

الذكاء الاصطناعي بين القانون والأخلاق: تنظيم أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي

أبو زيد، معتز محمد. (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي بين القانون والأخلاق: تنظيم أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي. أعمال مؤتمر التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، القاهرة: كلية الحقوق - جامعة عين شمس، ٩٤٩ - ٩٨٤. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1502235>

Prepared by



إعداد

ناصر بن سلمه

العنوان

يمتاز العنوان بقدر جيد من الوضوح اللغوي والمباشرة في التعبير عن موضوع البحث، حيث يربط بين ثلاث ركائز رئيسية: الذكاء الاصطناعي، القانون، والأخلاق، ويُحسب للباحث قدرته على صياغة عنوان يتضمن هذا التداخل المعرفي المعقّد بأسلوب مختصر.

ولكن المفهوم المستخدم في عبارة بين القانون والأخلاق يبدو عامًا وغير دقيق علميًا، لأنه لا يوضح طبيعة العلاقة بين هذين المجالين (هل هي مقارنة؟ تكامل؟ تضاد؟)، كما أن الجزء الفرعي تنظيم أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي يضيف بعدًا تطبيقيًا مهمًا، لكنه لا يُفصح عن الإطار الذي سيتم فيه هذا التنظيم (هل هو إطار قانوني؟ مؤسسي؟ دولي؟).

العنوان

من الناحية الموضوعية يُعد العنوان شاملاً في تناوله لثلاثة أبعاد متداخلة: البُعد التكنولوجي (الذكاء الاصطناعي)، البُعد القانوني، والبُعد الأخلاقي، وهذا يعكس إدراك الباحث لأهمية التعامل مع الذكاء الاصطناعي من منظور تكاملي يجمع بين التشريع والمبادئ الأخلاقية.

ولكن هذا التعدد في المحاور قد يشتت القارئ ما لم يكن محدداً بإطار مكاني أو زماني أو موضوعي أدق، فالعنوان لم يبين ما إذا كان النقاش سيتم في ضوء قوانين معينة (مثلاً قوانين دولية، أو وطنية)، أو في سياق ثقافي أو حضاري محدد (مثلاً البيئة العربية أو الغربية) ..

العنوان

يفتقر العنوان إلى توضيح المنهجية العلمية المعتمدة في الدراسة، فالمنهج العلمي خاصة في العلوم القانونية والأخلاقية، يُفضل أن يُلمح إليه من خلال الصياغة العنوانية، سواءً باستخدام ألفاظ مثل دراسة تحليلية، أو دراسة مقارنة، أو دراسة تطبيقية.

فغياب التحديد يُضعف من قدرة القارئ على استشراف طبيعة المعالجة العلمية التي ستُوظف في الدراسة، وهل هي وصفية تفسيرية أم تحليلية نقدية أم استشرافية.

العنوان

جاء العنوان الدراسة الحالي بوصف عام دون أن يُشير إلى متغيرات قابلة للقياس أو الاختبار فمثلاً لو كان هدف الدراسة هو تقييم تأثير الإطار الأخلاقي على فاعلية التنظيم القانوني، لكان من الأفضل صياغة العنوان بطريقة تُظهر هذه العلاقة السببية أو التأثيرية بين المتغيرين، ويضعف هذا الغموض من قدرة الدراسة على تحديد أسئلتها البحثية وفرضياتها بشكل دقيق.

العنوان

العنوان لا يبين إن كان البحث سيُطبق على حالة دراسية معينة أو سياق قانوني معين، فلو كانت الدراسة تنظر في تجربة دولة بعينها في تنظيم الذكاء الاصطناعي (مثل التجربة الأوروبية أو السعودية)، لكان من الأفضل الإشارة إلى ذلك صراحة في العنوان.

كما يغيب البُعد الزمني عن العنوان إذ لا يُعرف ما إذا كان الباحث سيتناول واقعًا راهناً، أم أنه يطرح رؤية مستقبلية استشرافية، خصوصًا وأن موضوع الذكاء الاصطناعي يتطور بوتيرة سريعة..

المستخلص

يغلب على المستخلص الطابع الأدبي والإنشائي، حيث يتضمن عبارات وصفية وتأملية مثل: تجتاح ثورة التكنولوجيا جميع جوانب أنشطة الأفراد...، دون أن تُستثمر هذه العبارات في بناء عناصر المستخلص العلمي المتعارف عليها، فبدلاً من تقديم تعريف محدد لمشكلة الدراسة، وشرح للمنهجية أو أهم النتائج، يُركز المستخلص على رسم صورة عامة عن واقع الذكاء الاصطناعي وتحدياته، وهي أمور مكانها المناسب المقدمة وليس المستخلص.

المستخلص

يفتقر المستخلص إلى الهيكل العلمي المعتمد، حيث لم يرد فيه عرض صريح لأي من العناصر التالية:

• مشكلة البحث: لم يتم تحديدها بوضوح أو صياغتها كإشكالية.

• هدف الدراسة: لم يُذكر هدف صريح تسعى الدراسة إلى تحقيقه.

• المنهج العلمي: غاب تمامًا ذكر المنهجية (وصفي، تحليلي، مقارنة...).

• النتائج: لا توجد أية إشارة إلى نتائج تم التوصل إليها.

• التوصيات: لم تُذكر أية توصيات أو حلول تنظيمية.

وهذا الغياب يُضعف من القيمة العلمية للمستخلص، ويجعل القارئ غير قادر على التعرف على

مساهمة الدراسة قبل الولوج إلى ممتنها.

المستخلص

يستخدم المستخلص مفاهيم عامة ومفتوحة مثل: ضمان سلامة الاستخدام، استحداث المزيد من الاستفادة، تحقيق الحماية، وهذه المفردات غير مُعرّفة علميًا، ولا توضح آليات القياس أو الممارسة الفعلية المقصودة، كما لا يُحدد المستخلص السياق الجغرافي أو القانوني أو الزماني للدراسة، مما يجعل موضوعها يبدو عامًا وغير مرتبط بواقع تطبيقي أو تشريعي بعينه..

المستخلص

على الرغم من أن عنوان الدراسة يشير إلى تنظيم أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي، وهي عبارة ذات طابع تطبيقي، إلا أن المستخلص لا يعكس أي توجه نحو التنظيم الفعلي أو اقتراح إطار معين، و كان من المفترض أن يتضمن المستخلص إشارات إلى نماذج أو آليات تنظيمية، أو على الأقل جدلية العلاقة بين الأخلاق والقانون في هذا السياق..

المقدمة

تتميز مقدمة الدراسة بلغة عربية فصيحة ذات طابع إنشائي رصين، وتعكس قدرة الكاتب على توظيف التراكيب البلاغية بما يخدم الجانب التمهيدي، كما تتسم بسلاسة الأسلوب وجاذبية السرد، مما يُسهّل على القارئ التفاعل مع الموضوع.

ويُلاحظ أن المقدمة تميل في كثير من فقراتها إلى الطابع التأملي الخطابي، بدلاً من الطابع التحليلي العلمي المطلوب، حيث تُستخدم عبارات عامة مثل: الإنترنت لم يعد مجرد وسيلة للتواصل بل أصبح قوة معرفية وحقوقية دون إحالتها إلى مرجعية علمية أو تأطير منهجي واضح..

المقدمة

تفتقر المقدمة إلى الانتقال المنظم بين أفكارها؛ فبعد عرض عام للثورة التكنولوجية، ينتقل النص فجأة إلى دور النص القانوني في تنظيم المجتمعات، ثم إلى علاقة الأخلاق بالقانون، دون وجود جسور انتقالية سلسلة توضح سبب هذا التحول المفاهيمي.

كما أن الجمع بين الحديث عن الثبات والعمومية في النص القانوني ومرونة القاعدة الأخلاقية مهم، لكنه لم يُعزز بأمثلة أو دراسات مرجعية، مما يُضعف من حجية المقارنة رغم أهميتها..

المقدمة

تعتمد المقدمة بالكامل على لغة وصفية خالية من التوثيق، رغم أنها تتناول مفاهيم مثل: القاعدة القانونية، سلوك الفرد، التحول الرقمي، الأبعاد الأخلاقية، وهي جميعها مفاهيم خلافية ذات جذور فلسفية وقانونية تستدعي الإسناد إلى مراجع معتمدة أو أدبيات علمية.

غياب هذا الإسناد يُضعف الطرح ويجعل المقدمة أقرب إلى مقال رأي منها إلى مدخل أكاديمي لدراسة علمية..

المقدمة

المقدمة تُشير إلى مفاهيم مركزية مثل التحول الرقمي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي، الضوابط الأخلاقية، والقاعدة القانونية، لكنها لا تقوم بتأطير هذه المفاهيم نظريًا أو تعريفها بوضوح. في الدراسات القانونية والأخلاقية، يُفترض أن تتضمن المقدمة على الأقل إشارة إلى الإطار المفاهيمي الذي سيتم العمل ضمنه، أو إلى الجدل الدائر حول هذه المفاهيم في السياق البحثي المعاصر...



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

